إيران بعد المرشد.. هيكل سلطة دولتين في دولة

بقلم:

سميرة بن رجب

بعد اغتيال المرشد الإيراني علي خامنئي، وتصاعد الصراعات الداخلية، باتت الجمهورية الإيرانية أكثر انكشافًا للخارج، رغم محاولات استمرار التعتيم وإخفاء أحداث الداخل، سواء الغليان الشعبي أو غليان الصراع على القرار والسلطة بين مراكز القوى. وفي ظل تعدد القيادات وتناقض المشاهد الصادرة من إيران في ظروف الحرب والصراع، منذ أكثر من أربعة أشهر، يمكن التأكيد أن في إيران اليوم هيكل سلطة ثنائيا معقدا، أو هيكل دولتين داخل الدولة الإيرانية، إذ برز الحرس الثوري كدولة عسكرية مهيمنة على القرار وتسير بالتوازي مع، بل وتتفوق على الدولة المدنية المتمثلة في السياسيين والدبلوماسيين المتصدرين لمشهد القرار، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية.

الهيكل الجديد للدولة في إيران يُعد مؤشرًا رئيسيًا على التحول من القيادة الدينية إلى الهيمنة العسكرية، ويشير إلى تحول جذري في هيكل السلطة، حيث الدولة الدبلوماسية/المدنية هي الوجه الرسمي لإيران في المحافل الدولية، ويمثله الرئيس مسعود بزشكيان ووزير الخارجية عباس عراقجي؛ وأصبح دورهما هامشيًا في الملفات الأمنية والعسكرية الحساسة، وفقًا للتقارير، بل تم توجيههما للتركيز على الشؤون الداخلية والإدارية.

أما دولة الحرس الثوري فهي «الظل» القوي الذي يدير خلف الكواليس، ويمتلك ثقلا هائلا لا يقتصر على المجال العسكري، بل يمتد إلى الهيمنة على القرار العسكري والأمني الاستراتيجي والقرارات الحاسمة المتعلقة بالحرب والسلم والمفاوضات مع الولايات المتحدة.

كما يتحكم الحرس الثوري في الإمبراطورية الاقتصادية، التي تتكون من شبكة واسعة من الشركات والمصالح الاقتصادية في قطاعات النفط والبناء والشحن والاتصالات، ما يجعله لاعبًا محوريًا في أي صفقة اقتصادية مستقبلية مثل رفع العقوبات.

وبناء على ما يملكه الحرس من صلاحيات أصبح متفوقًا في السلطة السياسية واتخاذ القرارات الفعلية، وهو مَن يُقدِّم المرشد الأعلى الجديد مجتبى خامنئي في هذا السياق، كشخصية رمزية توافق على القرارات التي يتخذها الجنرالات أكثر من كونها مصدرًا للأوامر، وخاصة أنه مصاب وغير قادر على الظهور العلني.

تعقيدات بنية القرار.. التفاوض مع مَنْ؟

في ظل هذا التشخيص الدقيق للوضع الحالي في إيران فمن المؤكد أن المفاوضات الجارية على قدم وساق بين إيران والولايات المتحدة عبر الوسطاء تسير في دائرة مفرغة. وكما يبدو في المشهد الإعلامي، ليس من المجدي الاعتماد في التفاوض مع الدولة الدبلوماسية فقط، بينما الحرس الثوري يتحرك عسكريًا؛ إذ يظهر في هيئة قيادة المفاوضات تقدّم وزير الخارجية كوجه دبلوماسي رئيسي، بينما الفاعل الحقيقي في المفاوضات هو أحمد وحيدي قائد الحرس الثوري، ومحمد باقر قاليباف رئيس البرلمان القائد السابق في الحرس الثوري.

وتشير التقارير إلى أنَّ عملية صنع القرار في طهران أصبحت بطيئة ومعقدة، إذ لا توجد بنية قيادية واحدة موحدة، ما يجعل الاستجابة للأحداث تستغرق أيامًا، وهذا يعكس مدى خطر وجود مركزين للقوة في البلاد، أحدهما رسمي والآخر فعلي، مع تفاوت في قوة القرار.

إنَّ أقوى دليل على عدم الاعتماد على الدولة الدبلوماسية وحدها، وأنَّ الحرس الثوري هو من يملك الكلمة الأخيرة، أو الفيتو العسكري، هو إلغاء الحرس الثوري الجولة الثانية من المحادثات مع واشنطن، متجاوزًا رغبة الرئيس ووزير الخارجية اللذين كانا يؤيدان استمرارها... ويتجلى الصراع والتداخل بين السلطتين في ملفات عديدة، مثل رفض الحرس الثوري لقانون مكافحة غسل الأموال (FATF) الذي كان يدعمه الوزير السابق محمد جواد ظريف، الذي كان سيفرض رقابة على الأنشطة المالية للحرس.

في الإطار النظري للسلطة في إيران يمثل هذا الوضع تحولا من «حكم رجال الدين» إلى «حكم الأمن»، أو ما يشبه المجلس العسكري، إذ أصبح الجنرالات هم صانعو القرار الأساسيون، والمرشد الأعلى الجديد هو «رئيس مجلس الإدارة» الذي يُصَدِّق على قراراتهم.

كل ما سبق يؤكد الوصف الدقيق للواقع الراهن، وهو وجود دولتين في إيران؛ حيث الدولة الدبلوماسية موجودة، ولكنها مهمشة ومحدودة الصلاحية، بينما الدولة الفعلية هي التي يقودها الحرس الثوري، الذي يفرض قبضته على القرارات المصيرية ويتحكم في الاقتصاد والجيش والأمن. لذلك فإن التفاوض مع الجانب الدبلوماسي وحده لا يكفي؛ لأن أي اتفاق أو وقف لإطلاق النار لن يكون نافذًا من دون موافقة وضمانات من قادة الحرس الثوري الذي يمسك بزمام الأمور فعليًا.

التغيير القادم.. انقلاب ناعم وإعادة تشكيل السلطة

وهنا يمكن القول من حيث إن الواقع الراهن في إيران يمثل أمرًا انقلابيًا فريدا لن يُكتب له الاستمرار على المدى الطويل، فإن التغيير لا بد أن يكون هو الشغل الشاغل لمراكز القوى الفاعلة في هيكل السلطة... ولا بد من التساؤل، هل من المتوقع انقلاب إحدى الدولتين على الأخرى؟؟ والجواب بحسب التقارير والتحليلات المتاحة هو أن السيناريو المطروح لا يتمثل في «انقلاب» تقليدي لدولة على أخرى، بل هو عملية مستمرة من الاختناق التدريجي للسلطة المدنية من قبل الحرس الثوري، الذي بلغ ذروته بعد الحرب الأخيرة وتحول إلى هيمنة شبه كاملة.

إنَّ ما يحدث ليس انقلابًا عسكريًا مفاجئًا، بل استيلاء هادئ على مفاصل الدولة، إذ يصفه المحللون بـ«الانقلاب الناعم» على القرار السياسي، حيث يقوم الحرس الثوري بهندسة السلطة من الداخل لصالحه بإفراغ مؤسسة الرئاسة من محتواها الفعلي، أي شبه انقلاب صامت، وتحويلها إلى مكتب إداري مُنفِّذ لأوامر الحرس الثوري، وليس مركزًا للقرار السياسي، إذ تُظهر بعض التقارير أن الرئيس بزشكيان وجد نفسه محاصرًا ومجردًا من سلطاته الأساسية، وخاصة في الملفات الأمنية والعسكرية الحساسة.

ويتجلى الانقلاب الناعم في عدة مظاهر، أهمها تغيير الوجوه وصناعة القرار، إذ يبدو أن الحرس يقوم بتعيين شخصيات متوافقة معه في المناصب الحساسة، كما حدث مع تعيين «محمد باقر ذو القدر» كأمين عام للمجلس الأعلى للأمن القومي خلفًا لعلي لاريجاني، وذلك رغمًا عن الحكومة المدنية... بل إن هناك تقارير تفيد بأن الحرس الثوري هدد أعضاء مجلس خبراء القيادة لضمان اختيار «مجتبى خامنئي» مرشدًا أعلى، ليكون أكثر انقيادًا لتوجهاتهم.

ومن مظاهر الانقلاب الناعم أيضًا إقصاء المدنيين عن صناعة القرار، وخصوصًا الرئيس بزشكيان ووزير خارجيته عراقجي، على الرغم من محاولاتهما لنهج أكثر براغماتية، إلا أنه تم تهميشهما بشكل متزايد، كما حدث في إعلان الوزير إعادة فتح مضيق هرمز، ونقض الحرس الثوري قراره في اليوم التالي مع إعلان استمرار إغلاقه، ما يوضح أين تكمن السلطة الحقيقية.

لربما أوضح حادثة تثبت شلل القرار الرئاسي في الدولة الإيرانية اليوم هو ما تم تداوله حول حادثة إعلان الرئيس بزشكيان وقف الهجمات على الدول المجاورة، لكن الحرس الثوري نفذ هجومًا بعد ذلك بدقائق، وأصدرت قنوات مرتبطة به بيانًا مُفاده أن «الرئيس أخطأ، تجاهلوا كلماته».. هذه الحادثة تجسد بوضوح أن السلطة العسكرية قد تجاوزت السلطة السياسية في أعلى مستوياتها.

دولة الحرس الثوري.. القوة الفعلية بلا منازع

في المقابل، أصبح الحرس الثوري هو القوة الفاعلة والمهيمنة، وخاصة بعد اغتيال المرشد الأعلى السابق علي خامنئي وتولي نجله مجتبى، إذ يُنظر إلى المرشد الجديد على أنه «حاكم رمزي» أكثر منه صانع قرار فعليا، بعد أن انتقلت السلطة التشغيلية إلى أيدي قادة الحرس الثوري، ما جعله دولة موازية تتفوق على الدولة الرسمية في كل المجالات الحيوية.

لماذا لا يحدث انقلاب رسمي؟

رغم كل هذا يبقى من غير المرجح أن يقوم الحرس الثوري بانقلاب علني للإطاحة بالرئيس أو الحكومة، وذلك للأسباب الآتية: أولا: الحفاظ على الشرعية، حيث الرئيس المنتخب يوفر غطاءً من الشرعية للنظام، ويُستخدم كـ«درع» لامتصاص الغضب الشعبي إزاء الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية، وهو ما يحمي الحرس الثوري من مواجهة مباشرة مع الشارع... ثانيًا: تفادي زعزعة الاستقرار، حيث انقلاب علني قد يهدد الاستقرار الداخلي ويزيد من العزلة الدولية والعقوبات، ما يكلف النظام ثمنًا باهظًا في ظل أزمة اقتصادية خانقة وضغوط خارجية... وثالثًا: لاستمرار النفوذ، حيث الوضع الحالي يخدم الحرس الثوري بشكل مثالي؛ فهو يمتلك السلطة الفعلية من دون تحمل المسؤولية الكاملة عن تداعيات الأزمات، التي تقع على عاتق الحكومة المدنية الظاهرية.

دولة الحرس الثوري في المقدمة

هذه التطورات أدت إلى تحول جذري في بنية السلطة في إيران، من حكم رجال الدين إلى حكم العسكر، ويوصف بأنه تحول تاريخي من نظام تقوده مؤسسة دينية (ولاية الفقيه) إلى نظام الحرس الثوري، الذي أصبح المسيطر الفعلي على القرارات السياسية والعسكرية والاقتصادية الرئيسية.

أما المرشد الأعلى الجديد مجتبى خامنئي فيظهر، حتى الآن، كشخصية رمزية بيد الحرس الثوري، الذي يضمن بقاءه في منصبه، وهذا يعكس تحولا في ميزان القوى لصالح الجنرالات، وانتهاء مرحلة النظام المزدوج الذي كان سائدًا.

بخلاصة موجزة، إن ما نشهده في إيران اليوم هو الانتقال من نظام «ثيوقراطي» إلى ما يشبه «أوليغارشية عسكرية»، إذ يمسك الحرس الثوري بزمام الأمور ويختار الوجوه التي تخدم أجندته، بينما تبقى المؤسسات المدنية واجهة شكلية لإضفاء الشرعية، وإن الانقلاب لم يعد بحاجة إلى إزاحة النظام، بل أصبح هو النظام نفسه، مع إعادة تدوير الوجوه واستبدالها بأخرى أكثر ولاءً وتطرفًا لضمان استمرار هيمنته.

ولكن يا تُرى هل الولايات المتحدة لا تزال تتفاوض مع السلطة الدبلوماسية التي لا تملك القرار في إيران؟

الإجابة الواضحة عن هذا السؤال لربما توضح سيرورة الأحداث القادمة في الحرب والمفاوضات المرافقة لها بين الطرفين.

القناة العسكرية المباشرة.. إنجاز رئيسي في المسار التفاوضي

أحد أهم التطورات في عملية المفاوضات هو ما أعلنه نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس، إذ وصف الاتفاق المبدئي على إنشاء قناة اتصال عسكرية مباشرة بين الحرس الثوري الإيراني والقيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) بأنه أحد أكبر الإنجازات التي تحققت في مفاوضات سويسرا؛ وهذه القناة ستتخذ من الدوحة في قطر مقرًا لها، وتستهدف منع التصعيد العسكري وحل النزاعات بشكل مباشر بين الطرفين.

هذه الخطوة تعكس حقيقة أن الولايات المتحدة تتعامل مع قيادة الحرس الثوري كشريك تفاوضي رئيسي، وخاصة بعد مقتل المرشد علي خامنئي.. ما يؤكد عدم مركزية السلطة في إيران، وأن تحديد الشخص المخول اتخاذ القرار النهائي يعد أكثر تعقيدًا.

وتتراوح وجوه الحرس الثوري في المفاوضات ما بين محمد باقر قاليباف كأحد أقوى الشخصيات وأكثرها نفوذًا في إيران اليوم، وأحمد وحيدي قائد الحرس الثوري العام ومركز القوة الرئيسي المسيطر على الهيكل العسكري، ويُعتقد أنه يتخذ القرارات الحاسمة خلف الكواليس ويوجه المسار التفاوضي.. كما يبدو أن الدبلوماسيين المدنيين، على رأسهم الرئيس ووزير خارجيته، يعانون من التهميش التدريجي.

تحديات موثوقية أي اتفاق

وعلى الرغم من هذا التحول نحو التعامل مع الحرس الثوري كشريك رئيسي فإن الفوضى في صنع القرار داخل إيران تطرح تحديًا كبيرًا أمام الولايات المتحدة، إذ يرى المحللون أنَّ تعدد مراكز القوى داخل الحرس الثوري نفسه يعني أن «من يوقع الصفقة لا يمثل الجميع بالضرورة، بل يوقع نيابة عن نفسه»، وهذا يضعف الثقة في قدرة أي طرف إيراني على الالتزام الكامل بالاتفاقات طويلة الأمد، إذ يمكن لمركز قوة آخر أن ينسفها أو يتخذ خطوات تصعيدية لتقويضها.

وأخيرًا، تجد خلف كل ملف إيراني واقعًا جديدًا ينسف ما سبقه، ويخلق حالة أكثر غموضًا وظلامًا، ومثيرًا لتساؤلات جديدة: يا ترى كيف يمكن أن تبني هذه الدولة أي نوع من أنواع الثقة مع أي دولة أخرى؟ وكيف يمكن تحديد موثوقيتها في أي اتفاق تفاوضي معها؟

المراجع

1- IRGC Influence Rises as Mojtaba Khamenei's Role Declines

2- The Generals Who Are Now Running Iran - The New York Times

3- Analysis-Iran's Guards seize wartime power, blunting Supreme Leader's role – ThePrint – Reuters-Feed

4- Iranian Guards' Business Empire to Win Big if U.S. Sanctions Lifted

5- Iran's internal power struggle deepens amid escalation in Middle East

6- Iran's Revolutionary Guards tighten grip on power as civilian leadership sidelined | Euronews

7- Soft Coup Or Power Play? Why Iran's Ghalibaf Is Facing Push-back From IRGC | Exclusive | World News - News18

8- With Mojtaba Khamenei a 'symbolic sovereign', who is running Iran? - ABC News

9- Who Is Mohammad Bagher Zolghadr, Iran's New Security Chief

10- Yoni Ben Menachem's Blog - Iran Shifts to a Military Dictatorship

11- US-Iran agree to setup direct channel with IRGC to de-escalate conflict, says VP Vance - Newswatch (Nigeria)

12- US VP JD Vance calls IRGC-CENTCOM direct communication mechanism biggest breakthrough of Switzerland talks

13- US and Iran Agree to Establish Direct Communication Channel With Revolutionary Guard, Says JD Vance – Daily Qudrat English

14- Trump says the Iran nuclear deal is over and threatens new strikes | Fox News

sr@sameerrajab.net

صندوق النقد الدولي:

الحرب في الشرق الأوسط تعيد تشكيل آفاق الاقتصاد العالمي

أكد صندوق النقد الدولي أن الحرب في الشرق الأوسط أصبحت العامل الأكثر تأثيرًا في الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي، مشيرًا إلى أن تداعياتها على أسواق الطاقة والتجارة العالمية وسلاسل الإمداد أعادت رسم آفاق النمو العالمي، في وقت تواصل فيه الطفرة التكنولوجية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي الحد من آثار هذه الصدمة ودعم النشاط الاقتصادي في عدد من الاقتصادات الكبرى.

وأوضح الصندوق، في تحديث يوليو 2026 لتقرير «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي»، أن الاقتصاد العالمي يتجه إلى تسجيل نمو يبلغ 3% خلال عام 2026، مقارنة بمتوسط 3.5% خلال عامي 2024 و2025، على أن يرتفع إلى 3.4% في عام 2027، مؤكدًا أن هذه التوقعات تعكس التوازن بين التداعيات السلبية للحرب في الشرق الأوسط والزخم الإيجابي لدورة التكنولوجيا العالمية.

وأشار التقرير إلى أن آثار الحرب تختلف بصورة كبيرة بين الدول، إذ تستفيد الاقتصادات المصدرة للطاقة خارج منطقة الصراع من تحسن معدلات التبادل التجاري، فيما تحقق الاقتصادات المنخرطة في صناعة الذكاء الاصطناعي أداءً يفوق التوقعات، بينما تواجه الدول المستوردة للطاقة، ولاسيما منخفضة الدخل، تباطؤًا اقتصاديًا نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة وضعف الاستفادة من الطفرة التكنولوجية.

الحرب في الشرق الأوسط تتصدر قائمة المخاطر

ووضع صندوق النقد الدولي الحرب في الشرق الأوسط على رأس المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي، مؤكدًا أن احتمالات تجدد الصراع لا تزال قائمة، وهو ما قد يؤدي إلى استمرار تقلبات أسعار السلع الأساسية، وزيادة الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع مستويات التضخم، وتشديد الأوضاع المالية.

وأضاف أن استمرار التوترات الجيوسياسية قد يسرّع وتيرة التشرذم التجاري العالمي، بما ينعكس سلبًا على معدلات النمو ويرفع مستويات الأسعار، مشيرًا إلى أن المخاطر المرتبطة بالحرب مازالت تميل إلى الجانب السلبي رغم تحسنها مقارنة بالتقديرات السابقة.

وأوضح التقرير أن الاقتصاد العالمي تمكن حتى الآن من استيعاب جزء كبير من آثار الحرب بصورة أفضل من المتوقع، مستفيدًا من السحب من المخزونات التجارية والاستراتيجية للطاقة، إلا أن هذه الآلية لا يمكن الاعتماد عليها لفترة طويلة في حال استمرار الاضطرابات.

اضطرابات الطاقة ترفع الأسعار عالميا

وأشار التقرير إلى أن الحرب دفعت أسعار الطاقة إلى الارتفاع بنحو 25% مقارنة بمستويات ما قبل اندلاعها، في حين ظل منحنى أسعار النفط يعكس استمرار المخاوف من اضطرابات الإمدادات حتى نهاية عام 2026.

وأوضح أن متوسط سعر النفط الفوري يتوقع أن يبلغ 89 دولارًا للبرميل خلال عام 2026، وهو أعلى من السيناريو الأساسي الذي أورده تقرير أبريل الماضي، وإن ظل أقل من السيناريو المتشائم الذي توقع وصول الأسعار إلى 100 دولار للبرميل.

وأضاف أن أسعار الغاز الطبيعي المسال ارتفعت بنحو 50% في آسيا و25% في أوروبا، بينما بلغت الزيادة في الولايات المتحدة نحو 10% فقط، نتيجة اختلاف هيكل الأسواق ومصادر الإمداد.

كما توقع التقرير ارتفاع أسعار الأسمدة بنسبة 26%، وأسعار الأغذية بنحو 8%، نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل، محذرًا من أن استمرار هذه الأوضاع سيزيد الضغوط على الدول المستوردة للغذاء والطاقة.

التضخم يعاود الارتفاع

وتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدل التضخم العالمي من 4.1% في عام 2025 إلى 4.7% في عام 2026، قبل أن يتراجع إلى 3.9% في عام 2027، مرجعًا ذلك بصورة رئيسية إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء.

وأشار التقرير إلى أن التضخم الأساسي ظل أكثر استقرارًا في معظم الاقتصادات، إلا أن استمرار الضغوط على أسعار الطاقة رفع توقعات التضخم خلال عام 2026، وهو ما سيدفع العديد من البنوك المركزية إلى الإبقاء على سياسات نقدية متشددة فترة أطول.

وأضاف أن الحفاظ على استقرار الأسعار سيظل أولوية رئيسية لصناع السياسات، مع ضرورة الحفاظ على استقلالية البنوك المركزية وتعزيز أدوات الرقابة المالية.

الذكاء الاصطناعي يدعم الاقتصاد العالمي

وفي المقابل، أكد التقرير أن دورة التكنولوجيا العالمية أصبحت أحد أبرز العوامل الداعمة للنمو، بفضل الطلب المتزايد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات ومراكز البيانات.

وأوضح أن الاقتصادات الأكثر اندماجًا في سلسلة القيمة التكنولوجية حققت معدلات نمو فاقت التوقعات، حيث سجلت كوريا الجنوبية، والصين، واليابان، وألمانيا، إلى جانب عدد من الاقتصادات الآسيوية، أداءً أقوى من المتوقع، مدعومًا بارتفاع الصادرات والاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا.

وأشار إلى أن هذه الطفرة ساعدت في الحد من الآثار السلبية للحرب، وأسهمت في الحفاظ على زخم النشاط الاقتصادي العالمي رغم التحديات الجيوسياسية.

الشرق الأوسط الأكثر تأثرا

وأكد صندوق النقد الدولي أن منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ستكون الأكثر تأثرًا بتداعيات الحرب، متوقعًا تباطؤ النمو إلى 0.7% في عام 2026 قبل أن يرتفع إلى 6.5% في عام 2027 مع تحسن أوضاع التجارة والطاقة.

وأوضح التقرير أن العراق والكويت وقطر ستكون من بين أكثر الاقتصادات تأثرًا نتيجة اضطرابات إنتاج الطاقة والنقل، بينما توقع أن تحقق المملكة العربية السعودية نموًا بنسبة 1.7% في عام 2026 يرتفع إلى 5.5% في عام 2027، مستفيدة من تنوع مسارات التصدير واستمرار تنفيذ برامجها الاقتصادية.

وأضاف أن الدول المستوردة للطاقة في المنطقة ستكون أكثر عرضة لتداعيات ارتفاع أسعار الوقود والغذاء، في ظل محدودية الاستفادة من دورة التكنولوجيا العالمية.

مخاطر قائمة وفرص محتملة

وأشار التقرير إلى أن المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي أصبحت أكثر توازنًا مقارنة بتوقعات أبريل الماضي، إلا أنها لا تزال تميل إلى الجانب السلبي، في ظل احتمال تجدد الصراع في الشرق الأوسط، واستمرار تقلبات أسواق الطاقة، وتصاعد التوترات التجارية، واحتمال حدوث تصحيح في قطاع التكنولوجيا.

وفي المقابل، رأى الصندوق أن الاقتصاد العالمي قد يحقق أداءً أفضل من المتوقع إذا عادت أسواق الطاقة إلى الاستقرار بوتيرة أسرع، واستمرت الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي، وتعزز التعاون الدولي، وتراجعت الحواجز التجارية.

دعوة إلى سياسات متوازنة

ودعا صندوق النقد الدولي الحكومات إلى مواصلة جهود احتواء التضخم، مع إعادة بناء الهوامش المالية، وتوجيه الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجًا من دون الإخلال بآليات السوق، مؤكدًا أهمية تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز أمن الطاقة، ورفع جاهزية الاقتصادات للاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي للتعامل مع التحديات الجيوسياسية الراهنة.

واختتم التقرير مؤكدا أن الاقتصاد العالمي أثبت قدرة على الصمود أمام الصدمة التي فرضتها الحرب في الشرق الأوسط، إلا أن مسار النمو خلال المرحلة المقبلة سيظل مرتبطًا بتطورات الأوضاع في المنطقة، ومدى استقرار أسواق الطاقة، واستمرار الزخم الذي تقوده الثورة التكنولوجية العالمية.